

Distr.
GENERAL

S/25150
22 January 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ الى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)

مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن ، بقراره ٧٦٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر ، أي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وكرر المجلس أيضا الاعراب عن تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دوليا ؛ وأكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨^(١) ، الذي تمت الموافقة عليه في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨) ، وطلب الى جميع الأطراف المعنية التعاون التام مع القوة لتنفيذ ولايتها بالكامل . وكرر التأكيد على أن القوة ينبغي أن تنفذ ولايتها بالكامل على النحو المحدد في قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة . وطلب المجلس الى الأمين العام أن يواصل التشاور مع حكومة لبنان وغيرها من الأطراف المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس .

تنظيم القوة

٢ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، كان تكوين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كما يلي :

الأفراد العسكريون

أيرلندا	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	٢٢
	كتيبة مشاة	٥٨٤
	قيادة معسكر المقر	٣١
	الاحتياطي المتنقل للقوة	١٧
	شرطة عسكرية	١٢
		٦٧٧

٤	٤٣	٢	٤٩	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وحدة طائرات هليكوبتر شرطة عسكرية	إيطاليا
٥	٧١	٢	٧٨	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وحدة طبية شرطة عسكرية	بولندا
١٥	٣٤١	١٢٣	٤٩١	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كتيبة سوقيات سرية هندسة عسكرية الاحتياطي المتنقل للقوة شرطة عسكرية	السويد
٢٢	٧٢٢	٣٦	٧	٢	غانا
١٤	٤١٦	١٠	١	١٢	فرنسا
١٢	٤٨٠	٢٠	٩	١٤	فنلندا
٩	٥٩٩	٣٤	٨	١٢	فيجي

النرويج	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	٢٢	
	كتيبة مشاة	٥٩٤	
	سرية صيانة	١٦٢	
	الاحتياطي المتنقل للقوة	٣٦	
	شرطة عسكرية	١٦	٨٣٠
نيبال	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	١١	
	كتيبة مشاة	٦٧٩	
	الاحتياطي المتنقل للقوة	٢٩	
	شرطة عسكرية	٥	٧٢٤ ^(١)
	مجموع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان		٥ ٢٥٠

(أ) تشمل ضابطا كلف مؤقتا بالعمل كمستشار عسكري للممثل الشخصي للأمين العام في أفغانستان وباكستان .

وتبين الخريطة المرفقة بهذا التقرير وزع القوة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

٣ - ومازال الليوتينانت جنرال لارس ايريك والغرين ، من السويد ، هو الذي يتولى قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

٤ - وقام سبعة وخمسون من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في أداء مهامها . ويشكل هؤلاء الضباط غير المسلحين فريق مراقبي لبنان ، ويخضعون للإشراف التنفيذي لقائد القوة . وهم قوام مراكز المراقبة الخمسة التي تقع على طول الجانب اللبناني من خط الهدنة الفاصل بين إسرائيل ولبنان . كما يعملون في أربعة أفرقة متنقلة في الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل من منطقة العمليات . ويكلف مراقبان عسكريان بالعمل في مقر القوة .

٥ - وتوفر الدعم السوقي للقوة كتيبة السوقيات السويدية وعناصر من الكتيبة المختلطة الفرنسية ، وسرية الصيانة النرويجية ، وسرية الهندسة العسكرية الغانية ، والوحدة الطبية البولندية ووحدة الطائرات الهليكوبتر الايطالية وبعض قطاعات الموظفين المدنيين ، ولاسيما في مجالي الاتصالات وصيانة المركبات . وتستخدم القوة ٥٢٤ من الموظفين المدنيين ، منهم ١٥٥ من المعينين دوليا و٣٦٩ من المعينين محليا .

٦ - وقد طلب مرارا الى الاحتياطي المتنقل للقوة ، وهو يتكون من سرية ميكانيكية مختلطة ، تتألف حاليا من عناصر من سبعة وحدات (ايرلندا والسويد وغانا وفنلندا وفيجي والترويج ونيبال) ، تعزيز كتائب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عند وقوع حوادث خطيرة وأيضا خلال عمليات التناوب . وقد تم وزع فصيلة تابعة للاحتياطي المتنقل للقوة في قطاع الكتيبة النيبالية .

٧ - وقد أنجزت القوة التخفيض البالغ ١٠ في المائة من عدد أفرادها العسكريين ، على النحو المنصوص عليه بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٤ (١٩٩٢) . كما تم تخفيض الوظائف التي يشغلها الموظفون المعينون دوليا بنسبة ١٧ في المائة والوظائف التي يشغلها الموظفون المعينون محليا بنسبة ١٠ في المائة .

٨ - ويؤسفني أن أبلغ عن وفاة جندي ايرلندي وجندي نيبالي نتيجة طلقات نارية ، ووفاة جندي نيبالي آخر وجندي ايرلندي لأسباب أخرى . كما أصيب بجراح اثنا عشر فردا آخر نتيجة طلقات نارية أو انفجارات . ومنذ إنشاء القوة ، توفي ١٩٠ من أفراد القوة العسكريين ، ٧٢ منهم بسبب طلقات نارية أو انفجار ألغام أو قنابل و ٧٩ في حوادث و ٣٩ لأسباب أخرى . وأصيب بجراح ٢٩٢ فردا بسبب طلقات نارية أو انفجار ألغام أو قنابل .

٩ - وواصلت القوة برنامج أعمالها في المواقع المقامة في جميع أنحاء منطقة وزعها ، بغرض تحسين الحماية التي توفرها للأفراد وقدرات المراقبة . كما قامت القوة بتعديل حدود قطاعات الكتائب ونقل عدد من المواقع الى أماكن أخرى حسب المتطلبات التشغيلية . وقد أوشكت أعمال التشييد في مقر الكتيبة الغانية بالقرب من بير السلاسل على الانتهاء وسينقل إليها المقر قريبا . واستمر العمل في مقر الكتيبة الايرلندية الجديد بالقرب من تبنين .

١٠ - ومازالت القوة تواجه صعوبة في الوفاء باحتياجاتها من الأرض والأماكن اللازمة لنقاط التفتيش ومراكز المراقبة وغيرها من المنشآت التابعة لها . ومرد ذلك بالدرجة الأولى الى تخلف حكومة لبنان لعدة سنوات عن تسديد الايجار لأصحاب الممتلكات التي تستخدمها القوة . وكانت آخر مرة دُفعت فيها مبالغ من هذا القبيل في عام ١٩٨٧ . وتفاقمَت الصعوبة بعودة عدد كبير من اللبنانيين من الخارج . وقد أثّرت هذه المشكلة مجددا مع السلطات اللبنانية في مناسبات عديدة .

١١ - وأبقت القوة على الاتصال الوثيق مع السلطات اللبنانية بشأن المسائل ذات الاهتمام المتبادل . وفيما يتعلق بحفظ القانون والنظام في منطقة العمليات ، فقد واصلت القوة تعاونها الوثيق مع الدرك اللبناني وقامت بتيسير أعماله خلال الانتخابات التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عندما تمت زيادة عدد أفراد الدرك مؤقتا . وأسوة بما كان يحدث في الماضي ، أبقى قائد القوة على الاتصال الوثيق مع قائد الجيش اللبناني .

الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

١٢ - مازالت اسرائيل تسيطر على منطقة في جنوب لبنان توجد فيها قوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع أو ما يسمى "جيش لبنان الجنوبي". أما حدود منطقة السيطرة الاسرائيلية فهي غير مبينة بوضوح ولكنها تحدد بمقتضى الواقع بالمواقع المتقدمة لقوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع. وهي تشمل أراض قريبة من خط الهدنة وأجزاء من قطاعات الكتائب الفيجية والنيبالية والايرلندية والفنلندية وكذلك كامل قطاع الكتيبة النرويجية، فضلا عن مناطق كبيرة تقع شمال منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة. وتحتفظ قوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع، داخل تلك المنطقة، بـ ٦٩ موقعا عسكريا كما يظهر في الخريطة المرفقة. كذلك تبين الخريطة الأماكن التي تتجاوز فيها منطقة السيطرة الاسرائيلية حدود منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة.

١٣ - ومازالت اسرائيل تحتفظ داخل منطقة السيطرة الاسرائيلية، إلى جانب قوات الأمر الواقع، بإدارة مدنية ودائرة للأمن تتمتعان بسلطات واسعة لملاحقة المشتبه بأنهم يعارضون الاحتلال الاسرائيلي. ويخضع التنقل بين منطقة السيطرة الاسرائيلية وبقية لبنان لمراقبة شديدة، ويتزايد اعتماد منطقة السيطرة الاسرائيلية اقتصاديا على اسرائيل. وهناك ما يقدر بـ ٣٠٠٠ وظيفة في اسرائيل يشغلها لبنانيون من منطقة السيطرة الاسرائيلية. ويسيطر على إمكانية الحصول على مثل هذه الوظائف كل من قوات الأمر الواقع ودوائر الأمن.

١٤ - وتواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان صد محاولات العناصر المسلحة الدخول إلى منطقة انتشار القوة أو القيام بعمليات داخلها. وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى حدوث احتكاك في مواقع التفتيش التابعة للقوة، أعقبها حدوث مضايقات لأفراد القوة وتوجيه تهديدات إليهم. وفي العادة تحل هذه الحالات عن طريق التفاوض، على أن لهذا بعض الاستثناءات الجديدة بالملاحظة. ففي ٢٤ تموز/يوليه، تعرض خمسة من الجنود الفيجيين لإصابات طفيفة نتيجة لانفجار قنبلة على جانب الطريق أثناء قيامهم بعمليات الدوريات على طول الطريق الساحلي. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، قامت عناصر مسلحة عائدة من هجوم شنته على قوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع، بإطلاق الرصاص على جندي ايرلندي وأردته قتيلا. وقد كان هذا الجندي عضوا في مفرزة أرسلت لتعزيز موقع للتفتيش قرب صفد كان مغلقا في وجه العناصر المسلحة. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، فتحت عناصر مسلحة النار على جنود نيباليين جنوب كفرية ورد الجنود على النار بالمثل دفاعا عن النفس مما أدى إلى مقتل واحد من العناصر المسلحة. وانتقاما لذلك على ما يبدو قامت عناصر مسلحة بعد ساعات بالهجوم على الموقع ١٥-٥ وقتلت جنديا نيباليا.

١٥ - وسجلت قوة الأمم المتحدة خلال الفترة المستعرضة ١٩ عملية قامت بها جماعات المقاومة ضد جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الأمر الواقع (واحدة في النصف الثاني من تموز/يوليه و ٣ في آب/أغسطس

و ٣ في أيلول/سبتمبر و ٤ في تشرين الأول/أكتوبر و ٢ في تشرين الثاني/نوفمبر و ٤ في كانون الأول/ديسمبر و ٢ في النصف الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣). كما ترددت أنباء عن هجمات على مراكز جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الأمر الواقع شمال نهر الليطاني . وفي تلك العمليات ، استخدمت العناصر المسلحة الصواريخ وقذائف الهاون والرمات المدفوعة صاروخيا ، وذلك بالإضافة إلى تطور جديد يتمثل في استخدام قذائف م د - ٣ المضادة للدبابات . وقد استمر استخدام القنابل التي تزرع على جانب الطريق ولاسيما في منطقة السيطرة الاسرائيلية .

١٦ - وردا على هذه الهجمات ، أو على سبيل المبادرة بالهجمات ، استخدم جيش الدفاع الاسرائيلي نيران المدفعية وقذائف الهاون والدبابات والطيران . وكثيرا ما أطلقت هذه القوات النيران على القرى . فقد استهدفت بهذه النيران قرية براشيت (٢١ تموز/يوليه) وكفرة (٣٠ تموز/يوليه) ومخيم الراشدية (٥ آب/أغسطس) والقواليه (٢ آب/أغسطس) وزبقيين (٢٧ أيلول/سبتمبر) وصور (٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر) وفرون (٥ كانون الثاني/يناير) . وسجل أن قوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع أطلقت خلال فترة التقرير ما يزيد عن ٦٠٠٠ من قذائف الهاون والدبابات .

١٧ - وقد اشتد التوتر بعد مقتل خمسة من الجنود الاسرائيليين بعد أن تعرضوا لقنبلة مزروعة على جانب الطريق على مقربة من قرية كوكبة في قطاع الكتبية النرويجية ، وذلك في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر . وردت قوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع بقذائف المدفعية المكثفة وبضربات جوية لأهداف إلى شمال منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة . وتفيد التقارير المنشورة أن هذه الغارات تسببت في مقتل شخصين اثنين . أما العناصر المسلحة فقد قامت من جهتها بإطلاق الصواريخ إلى داخل اسرائيل فقتلت اسراييليا شابا وجرحت خمسة أشخاص في قريات شيمونة . عقب ذلك دفعت قوات الدفاع الاسرائيلية بتعزيزات إلى الحدود . واستمرت حالة التوتر الشديد لعدة أيام .

١٨ - بعد ذلك بفترة قصيرة عاد التوتر وزادت حدته في سلسلة من الحوادث بدأت بغارة جوية اسرائيلية يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ذكر أنها أدت إلى مقتل أربعة أشخاص وجرح أربعة آخرين في جنوبي وادي البقاع . وردا على ذلك أطلقت الصواريخ إلى داخل الأراضي الاسرائيلية . وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر أسقطت طائرة اسرائيلية شهابا مظليا ولكنه لم يشتعل وسقط في جوبا وأدى إلى إصابة ستة أشخاص بجراح . وكان هذا الحادث قد وصف في البداية بأنه هجوم جوي اسرائيلي ، وقد أعقبه مزيد من النيران الصاروخية التي أطلقت إلى شمال اسرائيل وإلى منطقة السيطرة الاسرائيلية . وعمدت قوات الدفاع الاسرائيلية إلى تعزيز مدفعيتها في جنوب لبنان - وقد أحصت قوة الأمم المتحدة ٦٤ قطعة مدفعية - وقصفت المنطقة قصفا مكثفا . كذلك دفعت قوات الدفاع الاسرائيلية بتعزيزات وصلت حتى الحدود ، ومنها وحدات الدبابات . وقد تناقص إطلاق النار في المنطقة تدريجيا وانخفضت حدة التوتر خلال الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر حيث كان سحب تعزيزات قوات الدفاع الاسرائيلية جاريا .

١٩ - وخلال الفترة التي شملها التقرير ، حدثت ٢٤٢ واقعة إطلاق نار من جانب قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع عند مواقع قوة الأمم المتحدة أو قريبا منها . وهذا يشكل زيادة مقدارها ٦٧ واقعة عن العدد المذكور في التقرير السابق . وحدث عدد من وقائع إطلاق النار دون استفزاز من أي مصدر ولكن غرض إطلاق النار كان من الواضح أن اتجاهه قريبا من مواقع قوة الأمم المتحدة . وكان إطلاق النار المتعمد بالقرب من مواقع القوة موضوع احتجاجات متكررة وجهت للسلطات الاسرائيلية .

٢٠ - وكما حدث في السابق ، فجرت القوة ألغاماً ، وقنابل من التي تزرع على جانبي الطريق ، ومخلفات حربية لم تنفجر ، وأزالست عتادا من مختلف الأنواع من منطقة الوزع . وأجري ١٨٠ تفجيرا متحكما فيه .

٢١ - وواصلت القوة تقديم مساعدتها الإنسانية للسكان المدنيين في منطقتها قدر استطاعتها وفي حدود الموارد الموجودة . وكانت هذه المساعدة في صورة لوازم طبية ، ومياه ، وملابس ، وأغذية ، ووقود ، وكهرباء ، وأشغال هندسية ، واصلاحات للمباني المتضررة نتيجة للقتال ، ومرافقة المزارعين لحمايتهم . وإضافة الى ذلك وفرت مشاريع مياه ومعدات أو خدمات للمدارس ولوازم مهداة للخدمات الاجتماعية وللمحتاجين من الموارد التي أتاحتها الحكومات المساهمة بقوات . وقامت المراكز الطبية للقوة وأفرقتها المتنقلة برعاية ٢ ٠٠٠ مريض مدني في المتوسط شهريا ، بالاضافة الى توفير برنامج ميداني لطب الأسنان . وتعاونت القوة تعاونا وثيقا في هذه الأمور مع السلطات اللبنانية ومع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في لبنان ، ومع لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية . وقد تبرع أفراد القوة بنحو ١١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للأعمال الإنسانية .

الجوانب المالية

٢٢ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام بموجب قرارها ٢٠٥/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، بالدخول في التزامات تتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل لا يتجاوز مبلغا إجماليا قدره ٠٠٠ ١٩٠ ١٢ دولار (الصافي ٥٠٠ ٩٣١ ١١ دولار) في الشهر للفترة التي تبدأ في ١ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، إذا قرر مجلس الأمن

استمرار القوة الى ما بعد فترة الأشهر الستة المأذون بها بموجب قراره ٧٦٨ (١٩٩٢) . وإذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة الى ما بعد فترة ولايتها الراهنة فإن التكاليف التي ستتكبدها الأمم المتحدة لتشغيل القوة خلال فترة التمديد ستكون في نطاق الالتزام الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٠٥/٤٧ ، على افتراض أن أقصى عدد لجنود القوة سيبلغ ٢٥٠ ٥ جنديا في المتوسط ، وأن المسؤوليات الحالية للقوة ستستمر على ما هي عليه .

٢٣ - وفي بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ إنشاء القوة لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، ٢٢٨,١ مليون دولار .

ملاحظات

٢٤ - خلال الستة أشهر الأخيرة ، شهد جنوب لبنان فترات اتسمت بازدياد التوتر ، وتبرز الأحداث المذكورة في هذا التقرير استمرار قابلية الحالة في المنطقة للتفجر وعدم إمكانية التنبؤ بها .

٢٥ - وواصلت قوة الأمم المتحدة بذل أقصى ما في وسعها لمنع استخدام منطقتها في الأنشطة العدائية . وقد قامت أيضا بكل ما تستطيع لحماية السكان من آثار الصراع . وعند قيام القوة بتنفيذ مهامها أعاققتها بشدة مرة أخرى كمية النيران الموجهة الى القوة ذاتها ، والتي أدت الى قتل فردين من القوة . وأكرر تأكيد ندائي الى جميع الأطراف المعنية باحترام مركز القوة الدولي وغير المتحيز . ومن المهم بنفس الدرجة أن تبدي هذه الأطراف الاحترام المناسب لأرواح الرجال والنساء والأطفال من غير المقاتلين .

٢٦ - وقد أشرعت الأعمال القتالية التي حدثت في منطقة عمليات القوة الانتباه مرة أخرى الى احتلال اسرائيل لأجزاء من جنوب لبنان ، الذي استمر بالرغم من نداءات مجلس الأمن المتكررة بانسحاب اسرائيل . وكنتيجة لذلك ، استمر منع القوة من تنفيذ ولايتها .

٢٧ - ومازال موقف اسرائيل العام إزاء الحالة في جنوب لبنان وولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو نفس الموقف المذكور في التقارير السابقة . وتقول السلطات الاسرائيلية أنها ليست لها مطامع إقليمية في لبنان ، وأن "المنطقة الأمنية" هي ترتيب مؤقت . ومن رأيها أن هذا الترتيب ضروري لضمان الأمن في شمال اسرائيل مادامت الحكومة اللبنانية غير قادرة على ممارسة السلطة الفعلية ومنع استخدام أراضيها لشن هجمات ضد اسرائيل . وترى السلطات الاسرائيلية كذلك أن جميع المسائل بين اسرائيل ولبنان ينبغي معالجتها في محادثات ثنائية تجرى في إطار محادثات السلم بشكل يؤدي الى التوصل الى معاهدة سلم بين البلدين .

٢٨ - وأعربت حكومة لبنان من جانبها عن نفاذ صبرها وعن الغضب إزاء استمرار احتلال اسرائيل لأرض لبنانية ، وأكدت إصرارها على التنفيذ التام للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة لمجلس الأمن . ويرد موقف لبنان بإيجاز في رسالة وجهها الي ممثلها الدائم في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (S/25125) . وفي تلك الرسالة ، أبلغني الممثل الدائم أيضا عن قرار حكومته بأن تطلب من مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى .

٢٩ - وبالرغم من أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم تستطع إحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها ، إلا أن إسهامها في تحقيق الاستقرار ، والحماية التي تستطيع منحها لسكان المنطقة مازالا من الأهمية بمكان . وعلى ذلك فأنا أوصي مجلس الأمن بقبول طلب الحكومة اللبنانية وتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى أي لغاية ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٣ .

٣٠ - وإذا أتقدم بهذه التوصية يجب أن أوجه الانتباه مرة أخرى الى العجز الخطير في تمويل القوة . وفي الوقت الحاضر تبلغ الأنصبة المقررة غير المسددة نحو ٢٢٨ مليون دولار . ويمثل هذا المبلغ أموالا مستحقة للدول الأعضاء التي تساهم بالقوات التي تشكل القوة . وأناشد جميع الدول الأعضاء سداد أنصبتها المقررة فورا وبالكامل وتسوية جميع المتأخرات الباقية .

٣١ - وختاما ، أود أن أثنى على الليوتينانت جنرال لارس - ايريك فالجرين والرجال والنساء العاملين تحت قيادته العسكريين منهم والمدنيين على حد سواء للطريقة التي اضطلعوا بها بمهمتهم الصعبة التي كثيرا ما تتسم بالخطورة . وقد كان انضباطهم وتحملهم من المستوى الرفيع مما يعد مصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير ، و شباط/فبراير ، و آذار/مارس ١٩٧٨ ، الوثيقة S/12611 .

— — — — —